البستيون الفرنسي بالقالة
من خلال مراسلات محلية(1)مخطوطة

إسمهان لعريبي*

1- تمهيد:

تعتبر الوثائق المحلية (المقصود هنا الوثائق الجزائرية) مصدرا مهما من مصادر التأريخ خاصة في موضوع حساس ومهم مثل الامتيازات الاقتصادية التي كانت بمثابة الترمومتر في علاقة الجزائر مع فرنسا. ما يميز هذا الموضوع أن معظم ما وصلنا عنه كتب بأيد فرنسية ابتداء من الوثائق المخطوطة أو المطبوعة التي تعج بها المكتبات ودور الأرشيف الفرنسية، وانتهاء بالكتب المطبوعة التي خلفها لنا جيل المؤرخين العسكريين الفرنسيين أمثال شارل فيرو، ألبير دوفو، وغيرهم من الذين صوروا لنا الامتيازات كسبب رئيسي لاحتلال الجزائر مبررين ذلك بكون الرعايا الفرنسيين أيام تواجدهم بالأراضي الجزائرية بغرض استغلال الامتيازات لم يلقوا سوى سوء المعاملة من المسؤولين والأعيان الجزائريين.

لهذا الغرض كان لا بد أن نبحث في أرشيفنا المحلي عما يقابل تلك المعلومات علنا نجد ما يفند مزاعم المؤرخين الاستعماريين. وقد اخترت من أجل ذلك كنموذج مجموعة من المراسلات المخطوطة والصادرة من بايات قسنطينة وبعض أعيانها وموجهة نحو مدراء ووكلاء الشركات الفرنسية المتعاقبة على استغلال الامتيازات على الساحل الشرقي للجزائر. وهي محفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر وهي مصنفة تحت رقم 1641، وتضم 133 وثيقة جلها عبارة عن مراسلات كما سبقت الإشارة ما عدا الوثيقة رقم 16 التي هي عبارة عن تذكرة، والوثيقة رقم 25 التي هي عبارة عن أمر واجب النفاذ.

تغطي المراسلات الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 1132هـ الموافقة لسنة 1720م وسنة 1212 هـ الموافقة لسنة 1797م. تشكل حصة الأسد منها تلك الممتدة خلال الفترة 1741-1794، وهي الفترة التي تغطي عهد الشركة الملكية الإفريقية2).

2- موقع البستيون ومرافقه:

يعود أصل كلمة "بستيون" Bastion إلى البدايات الأولى للامتيازات عندما أسس المرسيليان كارلن ديدي Carlin Didier و توماس لنش Thomas Linches مقرا رئيسيا لنشاطهما. وقد وصف الفارس جان أتون بوسيو Jean Athon Bosio ـ أحد فرسان مالطة ـ البستيون سنة 1587 قائلا:"... يقع البستيون في شاطئ يبعد عن القالة بثلاثة أميال غربا، و يحتوي حصنا مكونا من 60 جنديا وحوالي ثلاثمائة شخص يسكنونه من الصيادين وغيرهم..."3.

لقد سمحت الجزائر للمستفيدين من الامتيازات الاقتصادية ببناء أو كراء منازل أو مخازن في مناطق الامتيازات، وذلك بغية إيواء موظفيهم القائمين على أمور التجارة وصيد المرجان؛ وذلك منذ عهد ديدي ولنش اللذين أنشآ أول مؤسسة فرنسية

* أستاذة مساعدة (أ) جامعة تلمسان

على أرض الجزائر (البستيون الفرنسي). وقد تطورت هذه البناءات التي كانت تضاف من حين لآخر حتى أصبح يشبه المدينة الصغيرة التي تحتوي جميع المرافق و الضروريات التي يحتاج إليها العدد الكبير من العمال الذين تأويهم. ويعود الفضل في ذلك إلى سنسون نابلون Sanson Napollon(4) وإصلاحاته التي أدخلها في هذا المجال(5). ويعود حق البناء إلى استثناء قدمته الجزائر للمستفيدين من الامتيازات؛ حيث أن التعليمات التي حصلت عليها هذه الأخيرة من السلطان العثماني تقضي بعدم السماح للأجانب سواء أكانوا أصدقاء أو أعداء بإقامة أية بناءات على أرضها، ولكن الجزائر رأت السماح لهم بذلك نظرا لما يحتاجه المستفيدون من الاستقرار حتى يتسنى لهم ممارسة نشاطهم(6).

تخلى الفرنسيون عن البستيون في سنة 1677 بسبب عدم ملائمته الصحية، ونقلوا مؤسستهم إلى القالة(7). بالرغم من تغيير مكان المؤسسة الرئيسية لاستغلال الامتيازات إلا أن الاصطلاح على تسميتها بـــ"البستيون" لم يتغير خاصة لدى الجزائريين؛ وهذا ما توضحه المراسلات التي بين يدينا، بحيث كان مدير الشركة في القالة يخاطب بقبطان البستيون(8).

كان الهدف من إنشاء البستيون قبل عهد الشركة الملكية هو إسكان الموظفين – كما سبقت الإشارة – وصيادي المرجان، إضافة إلى تخزين السلع التي يتم شراؤها، والمرجان الذي يتم صيده؛ وهو حق ضمنته المعاهدات . بعد ذلك بست سنوات أي في سنة 1700 كان البستيون في القالة يحتوي 11 أو 12 منزلا، إضافة إلى طاحونة مبنية من حجر ومحاطة بسور. كانت إلى جانب استخدامها العادي في طحن الحبوب؛ تستعمل كحـــامية لمنع التحـــرشات التي يمكن أن يتعرض لها الـــبستيون بهدف السرقة أو ما شابه ذلك(9).

ثم تطور البستيون بعد ذلك بشكل ملحوظ، ففي سنة 1724 زاره بيسونال Peyssonnel وعدَّد محتوياته بشكل مفصل؛ حيث ذكر ما يلي:" يتم الدخول إلى البستيون عبر بوابة تقع جنوب شبه جزيرة القالة، على الممر الضيق الذي يربطها باليابسة. يوجد بداخل البستيون منزل خاص بالمدير، وعدة منازل لإسكان موظفي الشركة وصيادي المرجان، يتوسط البستيون ساحة كبيرة يوجد بجانبها ستة مخازن كبيرة. ومن الناحية الغربية بجانب مدخل الميناء يوجد مستشفى، وعدد من المدافع. إلى الخارج وفي مقابل الحد الأقصى لشبه الجزيرة بنيت على مرتفع من اليابسة طاحونة أضيفت لها بعض التحصينات"(10).

إذا تمت مقارنة وصف بيسونال Peyssonnel بالوصف المقتضب الذي أورده القسيس بواري L'Abbé Poiret الذي زار البستيون ما بين سنتي 1785 و1786، فإنه لا يلاحظ اختلاف في الجوهر بينهما. حيث أقر بواري بوجود مخازن، ومنازل خاصة بالمدير وأهم موظفيه؛ إضافة إلى منازل أخرى هي عبارة عن أكواخ خشبية عددها 60 وجميعها بدور واحد؛ وهي كل ما يحتويه البستيون من بناءات. والبستيون محمي من جهاته الأربعة بالبحر، أما الجهة الجنوبية المتصلة باليابسة فهي مغلقة بسور. كما يحتوي ميناؤها على 15 قطعة مدفع(11).

يُستنتج من هذين الوصفين أن البستيون على عهد الشركة الملكية كان يحتوي مدخلين أحدهما في الشمال وهو خاص بالميناء والثاني عبر اليابسة وهو الباب الرئيسي، كما يضم مجموعة من المخازن والمنازل إضافة إلى طاحونة تقع خارج البستيون. هذه أهم البناءات التي كان يحتويها البستيون، وكان كل بناء يكيف حسب الحاجة؛ فإما أن يكون منزلا لإسكان الموظفين والصيادين، وإما أن يكون مخزنا، وإما أن يكون مستشفى، إلخ... إضافة إلى السماح للشركة بامتلاك قدر معين من الأسلحة بغرض الحماية.

3- حقيقة هدم البستيون وإزالة تحصيناته

من بين المواضيع التي تركز عليها المصادر الفرنسية قضية تسليح البستيون، التي تجعلنا في كثير من الأحيان ننجرف وراء اتهامات الفرنسيين السلطات الجزائرية بالإجحاف في هدم البستيون وتبالغ في تصوير الظلم المرتكب في حقها جراء ذلك، مع أننا لو حققنا في الأمر لوجدنا الحقيقة غير ذلك ولنأخذ على ذلك نماذج من هذه المراسلات التي بين أيدينا والتي ورد فيها الحديث عن هذا الموضوع.

تصور لنا المصادر البستيون حصنا بأتم معنى الكلمة مسلحا ومحروسا، لا يتم الدخول إليه إلا بإذن خاص من السلطات الجزائرية حتى من الموظفين الجزائريين كالقايد أو الآغا. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 37 التي بعث بها أحمد باي إلى برون Peron مدير البستيون:"... وأما ما ذكرت من أمر القايد فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم في هذه الساعة، ولا يدخل عليكم ... وأما الغير فلا يدخل عليكم أحد إلا بِغَرْضِكُمْ(12)...."(13).

كما أنه كان يمنع على أي أحد الدخول إلى البستيون بسلاحه بل كان يضعه عند البوابة قبل الدخول؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 44 التي وردت فيها إشارة إلى دخول أحد رجال علي باي ـــ شيخ المعزولة ـــ إلى البستيون وتركه مسدسه وبندقيته عند البوابة الخارجية(14).

أما إذا حاولنا معرفة السبب من وراء هذا النظام فإنه يكمن في نقطتين، وهما:

أولا: لقد كان موقع البستيون حساسا كونه يتواجد في منطقة ظلت لعقود طويلة بعيدة عن السيطرة المحكمة للسلطة الجزائرية(15)؛ فكان من الممكن أن يتعرض لمضايقات من السكان المجاورين، أو من أعداء الجزائر الذين قد يهاجمونه عبر البحر(16).

ثانيا: كان البستيون يقع في منطقة موبوءة، إضافة إلى قربها من الحدود التونسية؛ وقد كان انتقال الأمراض والأوبئة إلى البستيون أمرا سهلا إذا ترك للأشخاص الحرية في الدخول إليه. وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 37 السابقة الذكر، والتي جاء فيها:"... وما عرفتمونا من أمر القايد فترانا كتبنا له لا يأتي إليكم ... مادام الوباء في تلك النواحي..."(17).

لم يكن يسمح للفرنسيين بإضافة بناءات أو تحصينات جديدة إلا بطلب الإذن بذلك من السلطات الجزائرية؛ وكمثال على ذلك طلب الشركة تزويد الطاحونة ببعض الأسلحة لحمايتها مما وصفته بالإساءات التي كانت تتعرض لها من طرف السكان المجاورين؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 33 التي بعث بها أحمد باي إلى فيلي Villet مدير البستيون، جاء فيها:"... من أمر المدافع ... التي كانت في رحى الريح (18)، وطلبت منا أن نأذن لك في ردهم... في محلهم لتدفعوا عنكم إساءات العرب... كونهم يأتون في الليل إلى النصارى ويهبطون عليهم... كتبنا لسيدنا الباشا بذلك... فأجابنا على ذلك وسرح لكم أن تجعلون زوج زرابر(19)صغار فقط لتحمون أرواحكم...لا تزيدون على ذلك ولا تنقصون..."(20).

لم يكن الفرنسيون يُمنعون فقط من إضافة بناءات جديدة دون إذن بل كانوا يمنعون حتى من إصلاح القديم منها؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 25، التي بعث بها حسين باي إلى مدير البستيون جاء فيها:"... على أننا أذناه أن يصلح مخزن الزرع الذي بداخل القالة... بحيث يصلح ما فسد بناؤه. ولا يحدث بناء ولو حجرة واحدة..."(21).

في 5 أوت 1744 بعث باي قسنطينة رسالة إلى مدير البستيون ، جاء فيها: " إننا نأمركم بمجرد وصول هذه الرسالة إليكم؛ أن تهدموا ما أقمتموه من البناءات الجديدة، حيث أننا لا نريد منكم إضافة ولو حجرة واحدة، زائدة على ما تقره المعاهدات"(22). هذه الرسالة شديدة اللهجة تجعلنا نتساءل ما الداعي إليها، وما هي عواقبها وأبعادها؟. عندما نحقق في الأمر نجد هذه الرسالة قد تزامنت مع الظروف التي حدثت ما بين سنتي 1741 و1742 والفوضى التي انجرت عن التداخل

والتشابك في الأحداث الذي ميز تلك الفترة سواء على صعيد العلاقات التونسية الجزائرية، أو على صعيد المشكل المشترك بين تونس والجزائر تجاه قضية طبرقة(23)؛ حيث شرعت الشركة الملكية الإفريقية ـــ مستغلة تلك الظروف ـــ في تحصين البستيون وتسليحه بطريقة مخالفة لما تقره الاتفاقيات؛ حجتها في ذلك الاحتماء من "اعتداءات" القبائل المتواجدة على الحدود بين تونس والجزائر، والتي ازداد خطرها ـــ على حد تعبيرها ـــ منذ الأحداث الأخيرة والقطيعة التي حدثت بين فرنسا وتونس(24).

وقد تمثلت البناءات الجديدة المقصودة هنا في تحصين السور المحيط بالطاحونة فوق القدر المسموح به.

عندها بعث الباي والداي ممثلين عنهما إلى البستيون للوقوف على تنفيذ أوامرهما في تحطيم السور(25)؛ وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 4 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون، والتي وردت فيها الإشارة إلى حادثة هدم سور الطاحونة (26)، وقد ظل السور مهدما مدة من الزمن دون أن يسمح الباي بإعادة بناءه؛ وهو ما توضحه هذه الرسالة بحيث لم يسمح فيها هذا الأخير سوى برفع أطلال الهدم دون أن يوافق على طلب المدير القاضي بإعادة بناءه(27). مما جعل هذا الأخير يرسل إلى الباي بشكوى مفادها أن هدم السور جعل الطاحونة والعاملين بها عرضة للسرقة وإمكانية الهجوم عليها؛ وطلب من الباي السماح له بإعادة بناءه كما كان في السابق، وعـــلى الوجه الذي أقرته المعاهدات(28).

يقودنا ما سبق إلى طرح الإشكال التالي: إذا كانت الشركة تعلم جيدا أن ما أقدمت عليه مخالف للاتفاقيات، فما هي دوافعها وأهدافها في ذلك ؟.

يمكن استنتاج ذلك من خلال النظر إلى ما وقع بعد حادثة هدم السور، حيث وصل بعدها بقليل ـــ وفي شهر سبتمبر من سنة 1744 ـــ إلى البستيون خمس سفن يقودها رياس بحر من الجزائر لتفتيش البستيون بأمر من الداي؛ للبحث عن قرصان مالطي وصلت إلى هذا الأخير أخبار عن وجوده هناك(29). وكان الداي قبل ذلك قد اتهم الشركة بالتواطؤ مع القراصنة المالطيين وتقديمها تسهيلات ومساعدات لهم، بحيث استطاعوا ـــ منذ زمن ليس ببعيد ـــ أن يختطفوا وخلال فترة وجيزة 130 شخصا من سكان المنطقة(30). ولكن رياس البحر الجزائريين اكتشفوا أثناء عملية التفتيش وجود أعداء آخرين للجزائر في البستيون، وهم الطبرقيون الذين استطاعوا النجاة أثناء استيلاء باي تونس على طبرقة في سنة 1741، ولجئوا إلى البستيون الذي آواهم واستخدمهم في العمل لديه في صيد المرجان؛ وكان عـــددهم 128 شخصا(31).

عند ذلك طلب رياس البحر من إمريك Emric مدير البستيون تسليمهم جميع الطبرقيين الموجودين في البستيون، ولكنه رفض بحجة أنهم عمال لدى الشركة مثلهم مثل الفرنسيين. ثم إنه عندما رأى إصرارهم أبدى لهم استعداده لتسليمهم وطلب مهلة يوم(32). وفي تلك الأثناء دبر إمريك خطة لتهريبهم إلى تونس عبر طبرقة(33)؛ وهرب هو معهم وترك وراءه في البستيون ترجمانه مونيي Maunier. ودخل رياس البحر إلى البستيون حسب الموعد فلم يجدوا سوى خمسين شخصا من الطبرقيين تأخروا في الهرب فاقتادوهم أسرى إلى الجزائر(34).

ولكن القنصل الفرنسي توماس Thomas ووكيل الشركة الملكية في الجزائر ديتوي Dutheuil احتجا على أسر الطبرقيين باعتبارهم عمالا لدى الشركة وعلى الجزائر أن تعاملهم مثل الفرنسيين. ولكن الداي أجابهم بأنهم أعداؤه وأن الشركة باستخدامها لهم للعمل لديها كانت تعرض القالة لخطر احتلالها بالتعاون معهم ويصبح وضعها مثل الوضع الذي عليه وهران التي احتلها الإسبان. وأضاف الداي أن ما فعله بالطبرقيين قصد من وراءه أن يفرض على الشركة ألا تستخدم مرة أخرى أي أجنبي للعمل في مناطق الامتيازات(35).

لقد استند الداي في هذا الاتهام إلى تخوفه من إمكانية لجوء الطبرقيين بعد فقدانهم جزيرة طبرقة إلى التحالف مع الشركة الملكية التي أضاعت حلمها في الحصول على الجزيرة بسبب ما حدث سنة 1741، ومن ثم يعمل الاثنان إما على

التخطيط لاسترجاع الجزيرة انطلاقا من القالة، وإما بتعويض خسارتهما للجزيرة باحتلال القالة، وانتزاعها من السلطة الجزائرية . ومما لا شك فيه أن ما زاد من مخاوف الداي هو التحصينات التي شرعت الشركة في إضافتها إلى البستيون واتصالها بفرسان مالطة. وتجاه كل هذه الاتهامات الخطيرة استطاعت فرنسا الإفلات من العقاب بفضل تقديمها للتفسيرات المقنعة؛ حيث أجاب القنصل بأن "فرنسا لم تكن لها نية في احتلال القالة؛ ولو أنها كانت تعلم أن استخدامها للطبرقيين في صيد المرجان سيسبب لها مشكلة مع الجزائر؛ لكانت استغنت عنهم قبل أن يحدث لعمالها ما حدث على يد قبائل نمد وتتجنب الخسائر التي حدثت لها بفعل ذلك"(36)، ورد القنصل الفرنسي على اتهام الشركة بالتواطؤ مع فرسان مالطة، بأن "المالطيين كانوا ينزلون بسرية على كامل السواحل الجزائرية، ويختطفون من يجدونه هناك، وليس فقط في القالة"؛ ورد على التحصينات المضافة بأن "الهدف منها كان الاحتماء من اعتداءات القبائل الحدودية فقط؛ على حد تعبيره"(37).

اغتنم الفرنسيون فرصة الهدوء الذي عادت إليه الأوضاع في البستيون، ليعيدوا بناء سور الطاحونة الذي هدم سابقا. إلا أنهم لم يقفوا عند ذلك بل أضافوا بناءات جديدة؛ مما أثار غضب باي قسنطينة الذي انتقل إلى البستيون بنفسه رفقة 200 فارس في 12 نوفمبر 1744، وأحضر معه نص المعاهدة التي كانت محفوظة في الجزائر. وطلب من عمال الشركة أن يفسروا له وجود البناءات الزائدة والتي لم تنص عليها المعاهدة. فأجابه الموظفون بأن هذه البناءات كانت موجودة قبل استلام الشركة للبستيون، وهي بغرض الحماية فأجابهم قائلا:" إذا كنتم تجدون أنفسكم في غير مأمن هنا ليس أمامكم إلا الرحيل". وأمر بتهديم كل البناءات الجديدة والإضافية. وفي الغد قام الباي بزيارة البستيون وكلف كاتبه بجرد جميع الغرف والبناءات الموجودة في البستيون والأغراض المستعملة في كل واحدة منها؛ وفرض على الشركة احترام ذلك حرفيا. ثم غادر البستيون بعد أن بقي هناك مدة ثلاثة أيام(38). وقد أشارت الرسالة رقم 11 إلى موضوع الهدم بحيث جاء فيها:"... الذي ابغيناه لكم لما قدمنا إليكم وهدمنا ما استوجب الهدم ومن غيره..(39).

ثم لم يلبث أن عاد الهدوء إلى البستيون بعد أن امتثل الفرنسيون لأوامر الباي والداي. وعلاوة على ذلك فإنهم عزلوا إمريك Emric عن إدارة البستيون(40) ــ امتثالا لأوامر الداي وإرضاء له ــ باعتبار منصبه الذي يجعله المسؤول الأول عن هذه التجاوزات(41).

لم تستسلم الشركة الملكية للأمر الواقع بعد تهديم الباي لجميع البناءات المضافة بل أعادت المحاولة بعد هدوء الأوضاع ولكن هذه المرة بالطرق الدبلوماسية، حيث لجأت في 3 فبراير 1745 إلى الداي بشكوى مفادها أن البستيون لم يعد في مأمن بعد تحطيم كل تلك البناءات التي كانت تحميه من إمكانية تعرضه لمضايقات القبائل المجاورة؛ على حد تعبيرها. فاستجاب الداي لطلب الشركة، وأمر باي قسنطينة السماح لها بإعادة بناء ما يكفي حاجتها فقط لدرء الأخطار عنها(42). وهو ما تشير إليه الرسالة رقم 4 التي بعث بها حسن باي إلى مدير البستيون:"... لقد بلغ إلينا كتابكم وفهمنا ما ألقيتموه إلينا من أخباركم وما عرفتمونا... تبني معسة البير(43) قد علمنا ذلك، ... معسة الماء إبنيها فقط من غير زيادة ولا نقصان، بحيث أنك إذا تزيد على معسة البير حتى حجرة واحدة فلا تلوم إلا نفسك، وأما بيت الغسال(44) نحن أبقيناها لكم... تبقى لا تبني إلا معسة البير فقط..."(45).

في هذه الرسالة دليل على أن الشركة قد طلبت السماح لها ببعض البناءات التي من بينها مقر لحراسة البئر. كما أرادت أن تبني مقرا للحراسة أيضا في البيت المخصص للغسيل. وهو كما تظهره الرسالة بناء مستحدث؛ ورغم ذلك فإن الباي لم يهدمه نظرا لأنه رأى الحاجة إلى وجوده؛ ولكنه رفض إضافة مقر للحراسة فيه. وهكذا فشلت محاولات الشركة في التحصين، بفضل يقظة السلطات الجزائرية.

يبدو أن الشركة لم تستسلم وواصلت إلحاحاتها في طلب إضافة بناءات جديدة دون أن تلقى أي جدوى من حسين باي قسنطينة الذي رد على رسالة مدير البستيون؛ برفضه زيادة أي بناء ولو حجرة واحدة وهو ما أشارت إليه الرسالة رقم 11 السابقة الذكر؛ والتي جاء فيها بالحرف الواحد :"...وأما من أمر البنيان ... [لا] تزيدون حتى حجرة واحدة..."(46).

بهذه المقارنات البسيطة بين ادعاءات الفرنسيين والوثائق المفندة لها نلاحظ أن الهدم المتكرر للتحصينات في البستيون والتي يركز عليها الفرنسيون سواء في وثائقهم أو مراجعهم، إن دلت على شيء إنما تدل على يقضة المسؤولين الجزائريين ودليل أيضا على الحيل والتلاعبات التي كان يتقنها الفرنسيون من أجل الإبقاء على مصالحهم وتنفيذ مخططاتهم الخطيرة.

الهوامش:

1) تعارف الباحثون على إطلاق تسمية الوثائق المحلية أو الأهلية على كل وثيقة ليست رسمية ، كالرسائل الإخوانية والعقود بين الناس العاديين كالزواج الإجارة والكراء والشراكة، التي لا تدخل فيها أو تمضيها جهة رسمية مثل المعاهدات والقرارات والأحكام القضائية، والمراسلات الإدارية الرسمية وغيرها.. ولكن المقصود هنا الوثائق الجزائرية.

(2) أنشئت الشركة الملكية الإفريقية في 22 فبراير 1741 برأسمال يبلغ 1.200.000 جنيه، موزعة على 1200 سهم، ثمن السهم الواحد 1000 جنيه، وقد حصلت الشركة من ملك فرنسا على حق احتكار النشاطات المتمثلة في استغلال الامتيازات في الشرق الجزائري، لمدة مؤبدة. في سنة 1789، إندلعت الثورة الفرنسية التي انتهت بإعلان الجمهورية الفرنسية وإلغاء النظام الملكي في سنة 1791. وقد كان من أهم قراراتها إلغاء الامتيازات التجارية، وإلغاء جميع الشركات التي كانت تملك حصرية التمتع بها. و منح جميع الفرنسيين حق استغلال الامتيازات بكل حرية باعتبار هذه الأخيرة حقا للأمة الفرنسية وليست حقا لأشخاص بعينهم. وانتهى الأمر إلى حلها وتعويضها بوكالة تعمل لصالح الدولة تدعى الوكالة الإفريقية كان ذلك في Charles Roux, France et Afrique du nord avant 1830, Librairie Felix Alcan, Paris, 1794 .Baron Baude, L'Algérie, Librairie Arthus Bertrand, Paris, 1841, T1, ., p.206.3241933, p

3) Le Chevalier Jean Othan Bosio, Op.Cit . Cote et discours de Barbarie (Fait et rédigé a Malte le 01/09/1587), R. A N°, 66, Année 1925 p 520.

4) كان سنسون نابلون قد شغل منصب قنصل فرنسا في حلب قبل لأن تكلفه فرنسا بمهمة إعادة العلاقات المنقطعة بينها وبين الجزائر منذ 1604. جمال قنان، معاهدات الجزائر (1619-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.، ص.61

5) أنظر هذه الإصلاحات في الوثيقة الملحقة بمعاهدة 1630 التي أبرمها سنسون نابلون مع عثمان داي: Etat de ce qui est nécessaire pour l'entretien du Bastion . annexé au traité de 1630 . signé par Osman Bacha et Sanson Napollon ,In Ch.Feraud ,La Calle , Op.Cit., p. 129.

6) Lettre de Yousef Pacha d'Alger a Louis 1648, In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger …, T1, Op.Cit., p. 52.

7) كانت عدم ملائمة البستيون الصحية ناتجة عن الأوبئة التي كانت تجتاحه سنويا، وكانت تقضي على معظم نزلائه بسبب المستنقعات الكبيرة المجاورة له، والتي كانت تنبعث منها رائحة منتنة عندما تبخر حرارة الجو مياهه. Desfontaines, Fragments d'un voyage dans les Régence de Tunis et d'Alger (Fait de 1783 a 1786), Publié par Dureau De La Malle, Librairie de Gide, Paris, 1838., p.255,.

8) من بين الرسائل التي تخاطب مدير البستيون بـــ " قبطان البستيون" ، نذكر الرسائل التي تحمل الأرقام التسلسلية التالية: 6، 7، 9، 11، 12، 14، 15، 17، 21، 22، إلخ...

9)Les Pères Godfroy, Comrelin, et autres…, Etat des Royaumes de Barbarie ; Tripoly, Tunis, et Alger, Chez Pierre Muchuel , 1721., p. 208.

10)Peyssonnel, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Algérie (1725), La Découverte , Paris, 2ème édition, 1987 , p.167.

11) L'Abbé Poiret, Lettres de Barbarie, (1785-1786), Le Sycomore, Paris, 2ème édition, 1980, pp.56-57.

12) أي بموافقتكم.

13) الرسالة رقم 37 من أحمد با ي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

14) الرسالة رقم 44 من علي باي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

15) ذكر شارل فيرو Charles Feraud أن قبائل القالة كانت تنتمي لتجمع قبلي كبير تابع للأحرار، وهم حكام قبائل الحنانشة الذين رفضوا الانضواء تحت لواء السلطة العثمانية وظلوا يعيشون في حالة استقلال عنها. وبعد توطد السلطة العثمانية في المنطقة بصفة أكثر إحكاما خلال القرن الثامن عشر دخلت قبائل القالة تحت سيطرتها مباشرة؛ غير أن هذه السيطرة لم تشمل سوى القبائل التي تسكن السهول؛ بينما ظلت القبائل الأخرى التي تسكن المناطق الوعرة بعيدة عن سلطة البايلك. وتتمثل هذه القبائل في نمد التي كانت تسكن المناطق الجبلية الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية. Ch. Feraud, Les Hrar seigneurs des Hnancha, in R. A, N° 18, Année 1874, p 121.

Ch. Feraud, Histoire des Villes de province de Constantine « La Calle » et Documents pour servir à l'histoire des anciennes concessions françaises d'Afrique, L'association ouvrière, V. Villaud et Cie , 1877,. p.38.

16) أشارت معاهدة سنة 1661 إلى هذه الهجمات المتوقعة، حيث جاء في البند 4 ما يلي:"... يسمح للبستيون بالدفاع عن نفسه ضد الأجفان الإسبانية، وفرقاطات سردينيا... وغيرهما في حالة حدوث القطيعة... ومن أجل حماية نفسه إذا ما هاجمه الأهالي من الأرض..."، معاهدة 29 فبراير 1661 الخاصة بالبستيون، جمال قنان، معاهدات الجزائر...، مرجع سابق، البند رقم 4 ، ص 278.

17) الرسالة رقم 37، من أحمد باي إلى بيرو قبطان البستيون، بدون تاريخ.

18) تعني الطاحونة الهوائية.

19) مفردها زرزبان، تعني مدفع.

20) الرسالة رقم 33 من أحمد باي إلى فيليت قبطان البستيون، وصلت بتاريخ 19 جويلية 1764.

21) الرسالة رقم 25 من حسن باي إلى القبطان بيرون، حررت بأوائل جمادى الثانية 1165هـ (منتصف أفريل 1752)، وصلت في 22 أفريل 1752.

22) Paul Masson, Histoire des établissements, et du commerce français dans l'Afrique barbaresque(1560-1793), Librairie Hachette et Cie, Paris 1903.

p.471.

23) تقع جزيرة طبرقة على الساحل الغربي لتونس، وذكر ديفونتين Desfontaines بأنها تبعد عن القالة بستة فراسخ شرقا. وكانت ملكا لعائلة لوميليني Lomellini الجنوية النبيلة، وتدفع مقابل استقلاليتها قدرا معينا من الضرائب لكل من الباي في تونس والداي في الجزائر. حاولت الشركة الملكية شراء الجزيرة من هذه العائلة، ولكن باي تونس استولى عليها في 18 جوان 1741 بسبب القطيعة التي كانت تمر بها العلاقات التونسية الفرنسية فساءه أن يحصل أعداؤه عليها.

بدأت فرنسا مستغلة ظروف القطيعة والحصار الذي كانت تمارسه على موانئ تونس للاستعداد لغزو طبرقة، ولكن باي تونس تفطن لمشروعها وعاقبها بالاستحواذ على مؤسسة الشركة الملكية الإفريقية في راس العبد وحرمانها من استغلال الامتيازات هناك. ولكن الشركة الملكية ومن وراءها فرنسا لم تعدل عن قرارها في غزو الجزيرة وقامت باستغلال الظروف المعقدة التي كانت تسود الأجواء في ذلك الحين؛ المتمثلة في توتر العلاقات التونسية الفرنسية من جهة، والعلاقات التونسية الجزائرية من جهة أخرى، إضافة إلى القطيعة التي كانت على وشك الحدوث بين الجزائر وفرنسا بسبب الاعتداء على سفينة جزائرية في ميناء طولون الفرنسي، والذي انجر عنه احتجاز الداي لجميع الفرنسيين المتواجدين في الجزائر بما فيهم موظفي الشركة الملكية في 17 ديسمبر 1741، لتهديد فرنسا وإرغامها على إصلاح الموقف.

في خضم هذه الأحداث بدأت الاستعدادات لغزو طبرقة واتخاذ البستيون قاعدة لذلك؛ حيث أقفلت أبوابه لعدة أيام حتى لا يتفطن أحد لما يجري بداخله؛ وذلك بحجة الطاعون. إلا أن التونسيين تفطنوا لذلك مسبقا وأفشلوا محاولة الاحتلال كان ذلك في 3 جويلية 1742. عندها حاولت فرنسا استرضاء باي تونس والداي في الجزائر حتى لا يتحدا لمعاقبة الشركة على فعلتها، فتظاهرت هذه الأخيرة بمعاقبة فوقاس Fouguasse مدير البستيون عن طريق تحميله المسؤولية الكاملة عن الحملة، وتنحيته من منصبه.

Desfontaine, Op.Cit., p.234, De La Primaudaie, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1860., p.7, Lettres de Crozet au Cte De Maurepas, 02/05/1741,17/05/1741, Mémoire sur la prise de l'ile de Tabarque par le Bey de Tunis, 22/06/1741, Lettre de Fougasse au Cte De Maurepas, 30/08/1741, Lettre de De Villiers Deschamps au Cte De Maurepas, juillet, 1742, Lettre de Cte De Maurepas a De Massiac, 01/08/1742, In Plantet Eugene, Correspondances des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830) , T 2

, Felix Alcan, Paris 1894, ,T2, , pp 321,322, ,328 , 330-331, 341, 351, Abel Boutin, Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830). Paris, 1902.., p.363, Lettres de Jonville a MM les échevins et députés du commerce de Marseille, 30/01,31/01,05/02,14/05/1742, 22/12/1741, In De Grammont, Correspondance des consuls d'Alger, (1690-1742) ,Adolphe Jourdan (Alger), Ernest Leroux (Paris), 1890., , pp. 282,283 ,286,291,292, 276-277, Lettre du Comte De Maurepas secrétaire d'état de la marine a Ibrahim dey d'Alger, 16/01/1742 , In Plantet Eugène, Correspondances des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1833), Réimpression Editions Bouslama, Tunis, 1981.T2, , p.190.

24) Jean Antoine Vallière, mémoire, in Chaillou Lucien : Texte pour servir a l'Histoire de l'Algérie au 18ème siècle , (S. D. P), (S. M. E) p.57.

25)Paul Masson, Histoire des établissements…. , Op.Cit., p .471

26) الرسالة رقم 4 من حسن باي إلى القبطان بالقالة، وصلت خلال سنة 1745.

27) الرسالة رقم 4 ، مصدر سابق.

28)Paul Masson, Histoire des établissements…, Op.Cit., p.471

29) Lettre de Fort au Cte De Maurepas, 30/09/1744, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis..., T2, Op.Cit., p. 398.

30) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.56

31) Mémoire sur la prise de l'ile de Tabarque par le Bey de Tunis , 22/07/1741, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis... ,T2, Op.Cit., p328.

32) Jean Antoine Vallière, Op.Cit, p.57.

33) Lettre de Emric a Ali Bey de Tunis, 15/10/1744, In Plantet Eugène, Correspondances des Beys de Tunis..., T2, Op.Cit., p. 399.

34) Charles Feraud, Histoire des Villes de province de Constantine « La Calle …op.cit, p.318.

35) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.58.

36) Ibid., pp.57-58.

37) Ibid., p.57.

38) Paul Masson, Histoire des établissements…, Op.Cit., p.471.

39) الرسالة رقم 11 من حسن باي إلى القبطان صالوة، وصلت بتاريخ 1748.

40) عزل إمريك خلال سنة 1744. Paul Masson, Histoire des établissements…,Op.Cit., p.426

41) Jean Antoine Vallière, Op.Cit., p.57.

42) Ibid., p.58.

43) تعني مقر لحراسة البئر.

44) المقصود بيت للغسيل.

45) الرسالة رقم 4، مصدر سابق.

46) الرسالة رقم 11، من حسن باي إلى القبطان صالوة، وصلت بتاريخ 1748.